



حديث صاحب الجلالة لو كالة «رويتر»

خص صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، وكالة «رويتر» بحديث صحفي بنيويورك وذلك غداة مؤتمر قمة مجلس الأمن .
وفيما يلي النص الكامل لهذا الحديث الصحفي .

سؤال :

صاحب الجلالة . . يبدو من خلال بعض الكلمات التي ألقىت بمجلس الأمن بالأمم المتحدة والمناقشات التي دارت بين الدبلوماسيين أن هناك نوعا من الانشغال والتخوف من أن يكون العالم الأول بصدد بسط هيمنته على الأمم المتحدة، كما كان العالم الغربي يشكو في الماضي من هيمنة المعسكر السوفياتي على منظمة الأمم المتحدة .

فهل هناك تخوف في هذا الشأن لدى الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن؟ وكيف يمكن للأمم الغربية أو البلدان الدائمة العضوية تهديد التخوفات المحتملة بخصوص هذا الموضوع؟

جواب جلالة الملك :

فعلا قد يبدو أن هناك بعض التناقضات الجلية، ولنأخذ مثلا مسألة عدد أعضاء مجلس الأمن، فعندما تقرر أن يكون هذا العدد محصورا في 15 عضوا كان هناك أقل من سبعين بلدا ممثلا بالأمم المتحدة . أما حاليا فهناك أزيد من 160 بلدا وهو ما يمثل نسبة عشرة في المائة تقريبا، وهذا الأمر قد يبدو غير متوازن، لكن من جهة أخرى إذا ما تم الرفع من عدد أعضاء مجلس الأمن، وما دمنا نسعى أكثر فأكثر لتحقيق الوفاق فقد يكون من الأصعب تحقيق الوفاق بين ثلاثين دولة على تحقيقه بين خمسة عشر . وأعتقد إذن أنه إذا كان من اللازم إعادة تحقيق توازن فإن ذلك لن يتأتى من خلال الزيادة في العدد بقدر ما يتأتى ربما من الوزن الذي سيعطى للبلدان غير الدائمة العضوية وللقيمة التي يراد إضفاؤها على تقدير البلدان المسماة غير منحازة أي تلك التي لا تدخل في خانة البلدان الخمسة التي تتمتع بحق «الفيتو»؛ ذلك أن حق «الفيتو» كان خطيرا خلال الحرب الباردة، فحق «الفيتو» كان حقا سلبيا، لأن من يتمتع به لا يصوت بل له حق النقض، وفي الوقت الراهن لا أتصور جدوى هذا المبدأ المعترف به عالميا والمقبول على صعيد الشرعية وصعيد الديمقراطية الدولية وحقوق الجماعات والأفراد في السلام وعدم التعرض للاعتداء، فأنا لا أتصور أن هناك بلدا يسمح لنفسه باستعمال «الفيتو» . وأعتقد أن العالم تغير ويتعين علينا أن نتعود على العيش جماعيا في هذا العالم الجديد .

إن الأمر بالنسبة للمغرب يعد تجربة رائعة بالفعل، فالله شاء أن يكون هذا البلد عضوا بمجلس الأمن في الوقت الذي زال فيه عالم وبرز عالم آخر . وإنني لعلّى يقين من أن ذلك سيكون على صعيد السلوك الدولي مدرسة كبرى بالنسبة لبلدنا، فهذه هي انطباعاتي الأولية عما حدث في الاجتماع .



سؤال :

هل تظنون أنه ينبغي فتح نقاش حول إمكانية إلغاء حق (الفيثو) الذي تتمتع به البلدان دائمة العضوية واستكشاف إمكانية إعادة هيكلة المجلس؟

جواب جلالة الملك :

لا أظن أنه من الضروري أن يبدأ الحوار حول هذا الموضوع، أما إذا حدث وانطلق فإنني لا أرى مانعا في أن يبدأ، وعلى كل حال فقد قامت اليابان على سبيل المثال خلال قمة مجلس الأمن بشرح موقفها جيدا من دون أن تعلن عنه؛ وتجلى ذلك في قولها على وجه الخصوص بأنه يجب أن تستشار البلدان التي تشارك أكثر من غيرها من حيث المساهمات المالية بصورة تلقائية في الشؤون التي هم منطقتنا، لكن أيضا في القضايا الأخرى التي تقتضي تدخل الأمم المتحدة. فنحن نعلم أنه طبقا للقانون العام كلما كانت هناك اعتادات كان هناك حق الاطلاع كقاعدة عامة، وهذه هي الرسالة التي أرادت اليابان إبلاغها. ولا أعرف ما هو الوضع في أوروبا وربما كانت هناك قوة أخرى يمكنها أن تطالب يوما ما بنفس الإمتياز، وكما قلت لكم لا أظن أن هناك ما يدعو لانطلاق النقاش، لكن إذا ما حدث أن انطلق فإنه لا ينبغي أن نرفضه بل وينبغي أن نقبل به مادامنا نعيش في ظل فترة ترقب.

سؤال :

كيف تقيمون تطور المفاوضات حول الشرق الأوسط؟ لقد قلتم قبل شهر إنكم لا تعتقدون أن السلام سيتم إقراره خلال فترة حكم شامير بإسرائيل وأنه ربما ينبغي انتظار الجيل القادم؟

جواب جلالة الملك :

لا، أنا لم أقل إن الأمر مرهون بالجيل القادم، فذلك يعني الانتظار طويلا، وأنا لا أريد بثاتا أن يسود الاعتقاد بأنني أرغب في مغادرة السيد شامير للحكم، بل أكثر من ذلك فإنه حسب التجربة التي كانت لنا مع فرنسا عندما كان بلدنا تحت الحماية، حصلنا دائما مع حكومات اليمين على أفضل النتائج، ولم يحدث ذلك قط مع حكومات اليسار، لكن ما يصح في تلك الحالة لا يصح في هذه الحالة، وأقول بكل بساطة أن الأطراف المعنية اجتمعت بمديرد لأول مرة، أنها لم تحقق شيئا مهما، لكن أعتقد أنه تم تبادل أفكار، ومن الأكيد حاليا أننا نجتاز مرحلة جد صعبة تتمثل في المفاوضات المتعددة الأطراف.

والمغرب يحضر هذه المفاوضات من باب التضامن بالرغم من أن جدول أعمالها لا يعنيه مباشرة، فهناك أولا، مسألة مياه نهر الأردن ونهر الليطاني وتوزيعها. وثانيا، مسألة نزع السلاح في المنطقة. وثالثا، هناك مسألة إقامة العلاقات التجارية والاقتصادية إلخ..

وكلها مسائل لا تعيننا مباشرة. . إننا نحضر هذه المفاوضات ولا نشارك فيها تعبيرا منا عن إرادتنا في الدفع بمسلسل السلام ومساندة إخواننا العرب وتكريس مبدأ التعقل.

إن الأطراف المتفاوضة قد تصطدم بعراقيل باعتبار أنه ستم مناقشة شكل التعايش السلمي والدائم بالمنطقة، لكن ليس هناك لحد الآن وضع خاص بالأراضي المحتلة. هل سنقيم هذه العلاقات المستقبلية بأراض لازالت محتلة؟ أم هل سيتم إرجاع هذه الأراضي لأصحابها؟ ومادامت لست مفاوضا مباشرا لا يمكنني التدخل في ذلك، لكن لو كنت مفاوضا مباشرا لكنت مضطرا ل طرح هذه



القضية لأنها تعتبر جوهرية بالنسبة للجميع . ولذلك أقول إننا نحتاج مرحلة صعبة يتعين معها تصور المستقبل بشجاعة وسعة نظر والتغلب على ما يمكن اعتباره أولويات ضرورية .

سؤال : صاحب الجلالة . . لقد قمتم في الماضي بأدوار تتمثل في المساعدة على تحقيق الانفراج مثل الدور الذي قمتم به لإعادة مصر إلى حظيرة منظمة المؤتمر الإسلامي ومثل لقاء انكم مع زعماء إسرائيليين .

فهل تنوون القيام بمبادرة ما في المستقبل القريب من أجل دفع محادثات السلام إلى الأمام بشكل من الأشكال؟

جواب جلالة الملك :

أظن أنه طالما اعتبرت مساهمتي المتواضعة ضرورية لأنها من قبيل الفضيلة القانونية - كما يقول رجال القانون - وهي كذلك ؛ لأنه ليس للمغرب أراض محتلة ولا أسرى يمكن مبادلتهم بأسرى ولا يملك ضمانات يمكن أن يقدمها بخصوص الحدود . فنحن على بعد آلاف الكيلومترات من هناك ، فما قمنا به كان لابد أن يقوم به أحد ما ، أما الآن فإن كل واحد يعرف رقم هاتف الآخر ولا يمكنني القيام بأي عمل إلا بطلب صريح وجاد من إحدى البلدان العربية أو من إسرائيل نفسها ، لكن أن أقوم بعمل من هذا القبيل من تلقاء نفسي ، فأظن أن من شأنه أن يضر بمسلسل السلام ، اللهم إلا إذا تعلق الأمر بقضية القدس باعتباري رئيساً للجنة القدس وحتى في هذه الحالة ليس بالضرورة أن أقوم بذلك فأنا رئيس لجنة القدس ، لكن القدس تقع جغرافياً في منطقة الشرق الأوسط والمغرب لا يقع في منطقة الشرق الأوسط .

سؤال :

أريد أن أسأل جلالته عما إذا كنتم تأملون في أن تقوم إسرائيل بمبادرة من أجل التعبير بوضوح أكثر عن موقفها من مسألة الأراضي المحتلة ، فتصريحات الزعماء الإسرائيليين تذهب غالباً في اتجاه رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة أو التوقف عن بناء المستوطنات .

جواب جلالة الملك :

يتعين على إسرائيل وخاصة بعد اجتماع قمة مجلس الأمن أن ترقى إلى مستوى الإرادة الدولية ، فقد جاء في البيان الختامي لهذا الاجتماع أنه يجب تطبيق القرارات الأممية رقم 242 و 338 . إذن ، لقد حدد البيان الختامي أسس العالم الجديد . وأعتقد أنه على إسرائيل أن تنصاع لقرارات الأمم المتحدة لأن الأمر يتعلق بمصداقيتها ولا أقول ببقائها لأن إسرائيل ستبقى . فالأمر يتعلق بالدور الذي تريد أن تنهض به في المنطقة .

وأعتقد أن ذلك لن يتحقق لها بالقوة ، لكن يجب أن تفهم الطبقة السياسية والرأي العام الإسرائيلي أن طول الحدود لم يعد كما كان قبل بضع سنوات . ويجب أن ننظر إلى إسرائيل في شموليتها . وأتمنى صادقاً أن يستوعب ذلك المسؤولون الإسرائيليون على اختلاف مستوياتهم .

سؤال :

جلالة الملك . . ماذا تقصدون بقولكم أنه لم يعد لمسألة الحدود نفس الأهمية التي كان لها قبل بضع سنوات؟



جواب جلالة الملك:

أعني بذلك أن كل بلد كبير المساحة ليس له بالضرورة إشغاع كبير، فهناك في الوقت الراهن بلدان صغيرة المساحة، لكن إشغاعها على الصعيد التكنولوجي والصناعي والاقتصادي والبشري يتعدى حدودها. ولا يمكن أبدا حصر الإمكانيات البشرية الإسرائيلية أو ما أسميه بـ (العبرية الإسرائيلية) في نطاق ضيق، لأنها غير قابلة لذلك، إذن فليس من الضروري أن يسعى بلد لتوسيع مساحته من خلال الاستيلاء على عدد من الكيلومترات التي ليست له. وعلى كل حال، هذا ما كنت سأقوله لو كنت مسؤولا إسرائيليا مطالعا على تاريخ هذا الشعب وثقافته وقدرته على البقاء.

سؤال:

ما هو تقييمكم لما يجري في الجزائر؟ فهل أنتم منشغلون بالأمر؟

جواب جلالة الملك:

إن كل بلد ينشغل دائما بما يجري عند جاره فقد انشغلنا جدا لما حصل الفراغ الدستوري عندما قدم الرئيس استقالته. ولم يكن هناك من يخلفه بمقتضى الدستور. وقد وجد أصدقاؤنا الجزائريون الوسيلة ملء هذا الفراغ وليس لي أن أدلي برأي دستوري أو قانوني في الموضوع. والمهم بالنسبة لنا هو أن تكون هناك سلطة نتخاطب معها وتلتزم باسم الجزائر وتحكمها. إن هناك تقلبات، ولكن أين هو البلد الذي لا يعرف تقلبات؟ ونأمل صادقين ألا تطول هذه التقلبات وألا تؤثر بشكل كبير على المستقبل، هذا هو انطباعي العام.

سؤال:

هل شعرتكم بإمكانية تطور الوضع في المغرب على نفس الشاكلة؟

جواب جلالة الملك:

إنه سؤال غريب! وأود أن أوضح لماذا لن يحدث مثل ذلك أبدا في المغرب، فالمغرب يأخذ بالنظام الملكي منذ إثني عشر قرنا وهو نظام له أعرافه. الصحفي: إني أقصد بسؤالي خطر التطرف الديني.

جواب جلالة الملك:

إن الأمر يختلف، لأن الدين عندنا - أولا وقبل كل شيء - يحدد في دوره الثقافي والتربوي منذ إثني عشر قرنا مادام أن ما يمتاز به المغرب ويحمله مسؤولية جسيمة كونه دولة عريقة عمرها اثنا عشر قرنا. إضافة إلى ذلك، فإن المغرب يتميز بوحدة المذهب حيث أننا نأخذ بالمذهب المالكي وحده منذ اثني عشر قرنا، وهذا واقع راسخ. ثالثا، إن ملك المغرب هو في نفس الوقت أمير المؤمنين؛ إلا أن ذلك لا يعني أننا لم نعان من حى التطرف الديني خلال الأثني عشر قرنا الماضية. لقد عرفنا التطرف الديني، وهذا يؤكد حيوية الكيان المغربي، لكن في كل مرة يحدث ذلك كانت الأمور ترجع إلى نصابها بفضل سلامة العقيدة والسلطة الدنيوية. إنني لا أنفي وجود أشخاص في المغرب ملتحمين ويلبسون الزي التقليدي لكنهم لا يبالغون في ذلك؛ إلا أن هؤلاء الأشخاص لم يحدثوا الحد الآن أي مشكل يذكر على مستوى ما يسمى بالأصولية.

سؤال: لقد عشت في باكستان لمدة ثلاث سنوات. وأريد أن أعرف حقيقة ما جرى في الجزائر أو



بالأحرى أريد أن أتكلم على مستوى أعم لأستفسر عن الأسباب التي تدفع بالأصولية إلى الظهور. فقد شهدت باكستان أحداثاً مشابهة لتلك التي وقعت في الجزائر وإيران. فكيف تبرز مثل هذه الظاهرة إلى الوجود؟

جواب صاحب الجلالة : كما تعلمون يأخذ الناس في باكستان بمذهب أغاخان الشيعي . وهنا أفتح قوسين لأقول أن هناك حوالي ثلاثة وتسعين فرقة شيعية وأن شيعة الباكستان هم من أكثر هذه الفرق اعتدالا . والشيء الذي لا أفهمه هو التحول الذي بدأت تعرفه هذه الفرقة . ولا أدري ما إذا كنتم قد لاحظتم ذلك أم لا ، فقد بدأت هذه الفرقة تتجهجج إلى التطرف . وإذا أردنا أن ندرس الظاهرة من منظور المؤرخ أعتقد أن حرب أفغانستان ساهمت كثيرا في دفع شيعة الباكستان إلى التطرف ، لأن الحرب أخذت طابعا دينيا ضد السوفييات الذين يعتبرهم المسلمون كفارا علما بأن لينين وكارل ماركس ملحدان بالنسبة لنا .

وهذا الجانب الديني أي الإيمان إلى جانب البندقية هو الذي كان في رأيي السبب في التحول الذي طبع تصرفات شيعة باكستان . هذا هو الشرح الذي يمكن أن أعطيه لهذه الظاهرة وقد يكون شرحا مجانيا للصواب . ولكن كلمة المجاهدين كانت على لسان جميع الباكستانيين لأنها كانت هي السند .

سؤال : أود أن أطرح عليكم سؤالا ذا طابع عام . فما هي الظروف التي تفضي إلى ظهور التطرف الديني؟

جواب صاحب الجلالة : إنه سؤال عام وفي غاية الأهمية ، ولكنه متشعب . إن التطرف الديني ظاهرة سوسولوجية ولا أقول اجتماعية بل سوسولوجية تتطلب خليطا من العوامل الاقتصادية والسياسية وحتى الثورية إلى حد ما . فهناك متطرفون في الديانة اليهودية وفي الديانة المسيحية وفي الإسلام . ولكن لماذا يجري الحديث الآن عن التطرف في الإسلام وحده وليس في الديانات الأخرى . أولا بالنسبة للمسيحية هناك الآن العلمانية وهي إن لم تكن ذات طابع رسمي في كل مكان فهي معترف بها في جميع البلدان الأوروبية وغير الأوروبية .

ففي البلدان المسيحية سواء أكانت بروتستانتية أو كاثوليكية أو غيرها لم يعد هناك وجود لدين الدولة . إذن فهذه الظاهرة تظهر بشكل محدود جدا في الكثير من هذه البلدان . وعلى كل حال ، فالدليل هو أن البابا الحالي وسلفيه عملوا على إقامة العديد من المجامع الدينية ، الفاتكان الأول والفاتكان الثاني محاولة لجعل الجميع يسرون على نفس النهج نوعا ما .

كما أن لليهودية متطرفوها ونلمس هذا التطرف في الأحزاب اليمينية المتطرفة المسماة بالأحزاب الدينية في الكنيست . ولكن هذه الظاهرة لا تتجاوز هذا الإطار الضيق . فهذه الأحزاب ليس لها تأثير على اليهود المنتشرين في العالم .

أما فيما يخص المسلمين ، فأولا يصل عددهم إلى مليار ومائتي مليون مسلم وهذا عدد هائل وهم من مختلف الأجناس ويوجدون في كافة البلدان .

والمسلم لا يقبل العيش خارج إطار دينه ، ذلك لأن ديننا وحياتنا اليومية أمران متلازمان . وهنا بالذات تتدخل الظاهرة السوسولوجية .

فبالنظر من حيث التقدم في مجال التعليم والتطور العلمي والمستوى الاقتصادي ستجدون إما



بلدانا تتحلّى بالتسامح ومتفتحة على الخارج وتقبل الحوار وتبادل الأفكار؛ وإما مجتمعنا منغلقة على نفسه إن كان المستوى التعليمي ضعيفا. وهذا ينتج عنه عدم التسامح وانعدام الحوار ونوع من التعصب. وسيكون من الصعب أن نحدثكم عن التطرف والأصولية لأن الأمر يتطلب الكثير من الوقت. ولعلكم قد فهمتم.

الصحافي : تماما

جلالة الملك : إلا أن العرب لا يشكلون من مجموع هذا المليار ومائتي مليون مسلم إلا مائتي مليون. وهؤلاء يقرأون القرآن بلغتهم والآخرين لا يدلمهم من مترجمين. وكأن الأمر يشبه ممن يؤدي الصلاة باللاتينية أو بلغة التوراة المقدسة. فلا يترجم إلا من هو على دراية باللغة.

سؤال : هل هناك تاريخ محدد لإجراء الاستفتاء في الصحراء؟

جواب جلالة الملك :

أمل أن يتم الاستفتاء في أقرب وقت ممكن لأسباب عديدة. أولا إننا نريد أن نطوي هذا الملف، وثانيا أريد تنظيم انتخابات تشريعية في المغرب في أقرب الآجال لأنه مر وقت طويل على إجراء الانتخابات الأخيرة.

وفي غضون ذلك بلغت فئة واسعة من الشباب السن القانونية لكي تكون ناضجة ومنتخبة، ونحن لا نفصلنا عن سنة ألفين إلا ثمانية أعوام.

وأريد أن نطل على سنة ألفين بإجراء انتخابات ستعطي دما جديدا للمغرب. فالمنافسة والليبرالية والفلاحة المكثفة والتشغيل كلها تتطلب دما جديدا ونظرة جديدة؛ لا سيما وأن رجال هذه المرحلة متفرون بالمغرب وأعمارهم تتراوح ما بين 28 و35 سنة فهم لم ينتخبوا في الانتخابات الأخيرة لأنهم لم يكونوا قد بلغوا بعد السن القانونية.

ولهذا السبب، فإن الفريق المسير سواء في الإدارة أو في البرلمان يتطلب تجديد مستمرا، لأن السلطة تستنزف والمسؤولية تقتضي خلقا مستمرا، ولهذا السبب بالذات أتمنى أن نطوي ملف هذا الاستفتاء لأنه يرهق الحياة العامة السياسية المغربية. وإذا كنتم تريدون الانتقال للحديث « عن الشؤون المحلية » فهذا أحسن مدخل لذلك.

سؤال : صاحب الجلالة إنكم لا تقصدون بأن الانتخابات لن تجرى قبل سنة 2000، أن هذا ليس قصدكم؟

جواب جلالة الملك : لا، لقد قلت بأننا على بعد ثماني سنوات من سنة 2000، ويجب أن نغير الفريق الحالي، فلا يفصلنا عن سنة 2000 إلا ثماني سنوات وهي مدة وجيزة جدا.

سؤال : هل يتعين إجراء الاستفتاء في الصحراء قبل الانتخابات التشريعية؟

جواب جلالة الملك : نعم، لأننا نوجد في الصحراء ويمكنني أن أنظم الانتخابات في المغرب وفي الصحراء الآن، لكن ذلك لن ينظر إليه بعين الرضى على الصعيد الدولي. سيقال إن ملك المغرب دعا إلى إجراء الاستفتاء حول مستقبل الصحراء وها هو ينظم انتخابات بالصحراء. إن ذلك أمر غير ممكن. ومن ناحية أخرى لا أريد تنظيم الانتخابات فقط في المغرب دون الأقاليم الصحراوية لأن ذلك سيكون بمثابة اعتراف بأن الصحراء ليست مغربية، إذن فأنا ملزم بالاستفتاء.



سؤال : هل تعتمرون جعل الدرهم المغربي قابلا للتحويل سنة 1993؟

جواب جلالة الملك : لقد كان نبأ توقيع اتفاق بين المغرب وصندوق النقد الدولي مساء أمس مفاجأة سارة جدا بالنسبة لي لا سيما وقد تمت الموافقة عليه بالإجماع . ولكون البلاغ الذي صدر بعد ذلك أشاد كثيرا ببلدي ، ولكن لا ينبغي لنا أن نركن للراحة بعد هذه الفرحة . فيجب أن نبرهن عن أننا جديرون بهذه الإشادة . وهذا مجهود يجب أن نواصله على كل حال .

من المؤكد أنني أحرص دائما على أن يصبح الدرهم قابلا للتحويل في نهاية هذه السنة ، ولكن يجب أن نوضح الأمور . إن الأمر الأساسي بالنسبة لنا هو أن تكون قابلية التحويل هذه أولا وقبل كل شيء عربون ثقة ومصداقية . ولهذا - وكما قلت لكم قبل قليل - فإن ذلك يتطلب من المغرب التوفر على الرجل الاقتصادي للقرن المقبل على المستوى المالي وعلى المستوى البنكي وعلى مستوى التأمينات وعلى مستوى الاستثمارات وعلى مستوى التنمية الفلاحية وعلى مستوى تدبير تشغيل الإنسان .

سؤال : ترددت أخبار تتعلق باتصالات أجرتها حكومتكم مع البوليساريو في بروكسيل . ويتعلق الأمر ببيان على ما أعتقد . فهل هذا صحيح؟

جواب صاحب الجلالة :

فيما يخص الاتصالات مع «البوليساريو» فنحن نجريها كل يوم ليس على المستوى الرسمي ، ولكن على مستويات أخرى . فهل تعلمون أن الهاتف مباشر يربط بين تندوف والعيون وأكادير والرباط .

فالصحراويون المقيمون بالمغرب يتصلون يوميا بتندوف ليقولوا لأصدقائهم ماذا تنتظرون للعودة إلى دياركم . إننا بخير ونعيش عيشة هنيئة إذ نتوفر على كل ما نحتاجه من طعام وماء شروب وكهرباء وغيرها .

فالاتصالات الهاتفية أمر مألوف . وكما قال تشرشل في بداية الحرب العالمية الثانية بأن هذه الحرب «غريبة» فإن مشكل الصحراء مشكل غريب نوعا ما .

سؤال : فيما يخص تنظيم الاستفتاء في أقرب وقت ممكن . هل تعتقدون أن العملية ستجري وستنتهي بعد شهر أم ثلاثة أشهر أم في نهاية السنة .

جواب جلالة الملك :

لقد قدم الأمين العام السيد ديكيوار تقريره يوم 31 دجنبر 1991 . وقد تمت الموافقة على التقرير وبالأخص على الآجال والمواعيد التي تضمنها . وإذا ما نحن انكبنا على مشكل لوائح أولئك الذين سيصوتون . وهذا هو المشكل الأساسي ، وإذا ما نحن تمكنا من تسويته ، وأعتقد أننا سنسويه في أجل أقصاه ماي أو يونيو ستحل المسألة .

سؤال : هل سيتم إجراء الاستفتاء قبل ماي أو يونيو؟

جواب جلالة الملك :

يمكن أن نجريه حوالي شهر ماي أو يونيو . قبل فصل الصيف .

سؤال : لم يبق لي إلا سؤال ذو طبيعة إدارية ، ماهو الوقت اللازم بعد الاستفتاء لتنظيم انتخابات تشريعية؟



جواب جلالة الملك :

يجب قبل كل شيء مراجعة اللوائح الانتخابية وتحيينها لأن اللوائح الإنتخابية في تشريعنا تحدد تلقائيا، لكن الأشخاص لا يولون دائما المسألة ما تستحقه من اهتمام ولا يسجلون أنفسهم في هذه اللوائح عندما يبلغون السن القانوني، فيجب إذن إعداد اللوائح الانتخابية. كما أنه منذ الانتخابات الأخيرة تم إحداث عدد لا يستهان به من الجماعات والبلديات، إضافة إلى ذلك عرفت المدن توسعا. كل ذلك يفرض إذن القيام بتقسيم انتخابي مغاير.

ولكن إذا نظم الاستفتاء خلال شهر ماي أو يونيو فإنه سيكون بإمكاننا التوفر على برلمان جديد خلال افتتاح الدورة البرلمانية لشهر أكتوبر. فمن الآن سنكسب على الإعداد للانتخابات التشريعية المقبلة على مستوى اللوائح الانتخابية. فهذه الطريقة ومباشرة بعد الاستفتاء سننظم الانتخابات خلال الصيف وسنكون مستعدين لأكتوبر بالبرلمان الجديد إن شاء الله.

26 رجب 1412 هـ فاتح فبراير 1992 م